

The Palestinian Initiative for the Promotion of **Global Dialogue and Democracy** MIFTAH
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية



ورقة سياسات:

اعتماد موازنة المواطن كسياسة عامة في منهجية اعداد الموازنة العامة في فلسطين

سنة الإصدار 2023

مقدمة،

أناط المُشرع الفلسطيني، وتحديداً في قانون رقم (7) لسنة 1998 "بشأن تنظيم الموازنة العامة والشئون المالية" وتعديلاته، بوزارة المالية في فلسطين مهمة إعداد الموازنة العامة، ونصت المادة (38) على: ينشر قانون الموازنة العامة بعد إقراره من المجلس التشريعي للإعلام العام والجمهور¹.

كما تبنت الحكومة سياسات الشفافية والمساءلة، وضمان الحق في الحصول على المعلومات، وذلك في الخطة الوطنية للتنمية 2021 - 2023 - السياسات العامة، ضمن الأولوية الوطنية الخامسة "الحكومة الفعالة والبعيدة عن البيروقراطية"، والتي اشتملت على السياسة الوطنية العاشرة والتي تنص على "تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد"، من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل الحكومة.

- ضمان الحق في الوصول للمعلومات².

حيث نصت سياسات الحكومة على: تقوم الحكومة الشفافة والمنفتحة في أساسها، على تمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات واطلاعهم عليها بموجب القانون.

كما تبنت الحكومة سياسة الشفافية في اجارة المال العام، والالتزام بالمعايير الدولية، وذلك في الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2021-2023، والتي تضمنت أهدافها الاستراتيجية الهدف الاستراتيجي الثاني: إدارة المال العام مبنية على منظومة محاسبية شفافة، شاملة، ملتزمة بالمعايير الدولية ومتصلة بنظام رقابة وتدقيق داخلي وخارجي فعال. والذي نص على زيادة الشفافية والمصادقية المتعلقة بعملية إعداد وتوثيق الموازنة العامة³

كما أكدت الحكومة في خطة الإصلاح الإداري والمالي على سياسة مالية أكثر انفتاحاً وشفافية من حيث تدفق البيانات والمعلومات المالية اللازمة.

موازنة المواطن، أداة من أدوات شفافية إدارة المال العام ضمن المعايير الدولية،

¹ قانون رقم (7) لسنة 1998م، بشأن تنظيم الموازنة العامة والشئون المالية، المادة رقم (38)

² مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021 - 2023، السياسات العامة 2021-2023، صفحة (64).

³ الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2021-2023، صفحة (28)

تضمنت المعايير الدولية لشفافية الموازنات العامة، والتي تشرف على متابعتها دولياً "شراكة الموازنات العالمية IBP"، على "ضرورة إعداد موازنة المواطن" بالتزامن مع إقرار واعتماد الموازنة العامة للدولة، كمعيار أساسي من معايير شفافية الموازنة العامة، حيث تعتبر موازنة المواطن، إحدى الوثائق الثماني الهامة، التي تعتبر مؤشر على شفافية الموازنة العامة وهي:

- بلاغ ما قبل الموازنة.
- مقترح الموازنة العامة.
- الموازنة العامة المقررة.
- **موازنة المواطن.**
- التقارير الدورية الشهرية والربعية.
- التقرير نصف سنوي.
- التقرير السنوي "الحساب الختامي"
- التقرير المدقق⁴.

كما نصت معايير مجموعة الإنفاق العام والمساءلة المالية الدولية PEFA، على إصدار موازنة المواطن في غضون شهر من اعتماد الموازنة العامة⁵. كما تضمنت أهداف التنمية المستدامة 2030، الهدف السادس عشر "السلام والعدل والمؤسسات القوية"، ومن مقاصد الهدف: إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات⁶.

في ضوء ما تقدم، ومن خلال استعراض التشريعات ذات الصلة، والمعايير الدولية للموازنات العامة، فإنه توجد ضرورة لتعزيز شفافية الموازنة العامة ونشر الوثائق المرتبطة بها من خلال تبني سياسة حكومية توطن إصدار موازنة المواطن، وعلاوة على كون "موازنة المواطن" إحدى المعايير الدولية لشفافية الموازنات العامة، فإنها تكتسب أهمية خاصة، كونها الجسر ما بين الموازنة العامة بأرقامها وبياناتها المعقدة والمتشعبة، وبين المواطن، كما أنها تعزز من النهج التشاركي في إدارة المال العام ما بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.

⁴ دليل شراكة الموازنات الدولية IBP، 2013. <https://internationalbudget.org/>

⁵ مجموعة الإنفاق العام والمساءلة المالية PEFA، الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية، 2018، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. صفحة (65)

⁶ أهداف التنمية المستدامة 2030، الهدف السادس عشر - <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice>

تعريف موازنة المواطن: هي وثيقة مبسطة للموازنة العامة، بحيث تلخص السياسات وتوجهات الحكومة للسنة القادمة، معبراً عنها بالأرقام الواردة في هذه الموازنة، وتمكّن المواطن من التعرف على كيفية توزيع النفقات والإيرادات المحصلة، وبذلك يستطيع المواطن متابعة الإنفاق الحكومي، والاطلاع على عجز الموازنة ومستوى الدين العام. وتصدر سنوياً بالموازاة مع إصدار الموازنة المقررة والمعتمدة، التي يتضمن قانونها نشرها بشكل عام.

حيث توفر موازنة المواطن بيانات مبسطة عن الموازنات المخصصة وأولويات الإنفاق الحكومي، وأهم المشاريع التطويرية، والفئات المستفيدة، وموازناتها المرصودة، إضافة إلى توزيع الخدمات والمشاريع تبعاً للمناطق الجغرافية، واستجابة الموازنة لقضايا النوع الاجتماعي، وغيرها من التفاصيل المهمة للمواطن، بعيداً عن التعقيد وكَم الأرقام والبيانات الفنية.

أسباب أهمية تبني الحكومة لسياسة اعداد موازنة المواطن:

- تعزيز شفافية الموازنة العامة، كون "موازنة المواطن" إحدى المعايير الدولية الرئيسة لشفافية الموازنة العامة.
- تعزيز مبادئ الحكم الرشيد.
- استجابة وتطبيقاً لتوجهات الحكومة نحو تعزيز الشفافية والمساءلة، وما ورد في سياساتها العامة، واستراتيجية إدارة امال العام.
- من أجل أن يطلع المواطن "دافع الضرائب" وأكبر ممول للموازنة العامة على حجم الضرائب والرسوم التي تجمعها الحكومة، وأين ستفق هذه الأموال "الخدمات"، وإتاحة الفرصة للمواطن ولممثليه لإبداء رأيهم في ذلك.
- أموال الحكومة هي أموال الشعب، وتأتي إيرادات الحكومة من المواطنين من خلال الضرائب المختلفة، والجمارك بأنواعها، والرسوم المختلفة، أو من استغلال الموارد الطبيعية التي هي جزء من التراث الوطني الذي يملكه الشعب، أو مساعدات موجهة للشعب، وحتى القروض، فإن المواطن هو الذي سيتعين عليه سدادها في النهاية، لذا، توجد ضرورة أن يحيط المواطن بتفاصيل الموازنة العامة، من خلال موازنة المواطن.
- مشاركة خطط الحكومة "الوزارة" المختلفة وسياساتها وتوجهاتها في الإنفاق العام مع شريحة واسعة من المواطنين.
- مؤشر إيجابي للمانحين والممولين على الالتزام بالمعايير الدولية لشفافية الموازنة العامة.
- إحدى أدوات الترويج والتسويق الاجتماعي لعمل الحكومة وبرامجها.
- تطبيقاً لمقاصد أهداف التنمية المستدامة 2030.
- انفاذا للعقد الاجتماعي ما بين الحكومة والمواطن.

ان اصدار موازنة المواطن، يمثل استجابة للمعايير الدولية المعتمدة، والتي تبنتها دولة فلسطين، وبالتالي فإن عدم تبني سياسة حكومية بإصدار موازنة المواطن يشكّل فجوة في السياسات المالية للحكومة الفلسطينية، والذي له انعكاس سلبي، ويؤثر بالضرورة على حجم التمويل والدعم الخارجي للموازنة العامة.

أهمية اعداد موازنة المواطن للمواطنين:

- التعرف على النفقات الحكومية، وتوزيعاتها وأولوياتها، بشكل مبسط ومفهوم.
- تَتَّبَعُ الإنفاق الحكومي عاماً بعد عام.
- التعامل مع الموازنة العامة بشكل مبسط، بعيداً عن التعقيدات الفنية، وبشكل سلس ومألوف للمواطن.
- توسيع باب الحوار بين مؤسسات المجتمع المدني، والمواطنين من جهة، والمؤسسة الرسمية من جهة أخرى، نحو التأثير في السياسات المالية.
- إمكانية المساءلة المجتمعية في ضوء بيانات موازنة المواطن.
- موازنة المواطن بمثابة أداة للتربية المدنية، تعزز من الشفافية في المجتمع، كما تعزز المواطنة، ومبادئ الحكم الرشيد.
- أداة ووسيلة للتدقيق المجتمعي على برامج الحكومة.
- توفير معلومات عن الموازنة العامة عاماً بعد عام، بشكل متاح للجميع، وبلغة سهلة، وبطرق نشر متاحة.

التوصيات،

- أهمية تبني الحكومة سياسة الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بإدارة المال العام، والسياسات المتعلقة به، تعزيزاً لنهج التشاركية في إدارة المال العام، كونها إحدى محاور خطة التنمية الوطنية، وخطة الإصلاح المالي والإداري.
- أهمية اعتماد الحكومة لسياسات مالية تعزز من شفافية الموازنة العامة، استجابة للمعايير الدولية، والخطط الوطنية، ومن ضمنها تبني اصدار موازنة المواطن بشكل منتظم مع اصدار الموازنة العامة للدولة.
- أهمية انتهاج سياسات حكومية تعزز من شفافية الموازنة العامة، وإدارة المال العام، انفاذا لمبادئ الحكم الصالح، بما يشمل توفير الوثائق المتعلقة بالموازنة العامة للمواطنين.

الخاتمة،

موازنة المواطن هي وثيقة أساسية من وثائق الموازنة العامة المعتمدة عالمياً، ومن المعايير المعتمدة في تقييم شفافية الموازنات العامة عالمياً، ومؤشر هام على شفافية الموازنة العامة للدولة، وتطبيقاً لمبادئ الحكم الرشيد، وإنفاذاً للسياسات العامة التي وردت في الخطط الوطنية، بالشفافية والانفتاح على المجتمع المدني، وتكتسب أهميتها كونها توفر بيانات مبسطة للمواطنين على اختلاف مستوياتهم التعليمية أو الثقافية، عن الموازنات المخصصة وأولويات الإنفاق الحكومي، وأهم المشاريع التطويرية، والفئات المستفيدة، وموازناتها المرصودة، إضافة إلى توزيع الخدمات والمشاريع تبعاً للمناطق الجغرافية، واستجابة الموازنة لقضايا النوع الاجتماعي، وغيرها من التفاصيل المهمة للمواطن، بعيداً عن التعقيد وكَم الأرقام والبيانات الفنية.

وتعتبر موازنة المواطن أداة من أدوات المساءلة المجتمعية، توفر للمواطنين وممثليهم والمؤسسات المجتمعية بيانات للمساءلة المجتمعية بهدف تحسين الخدمات المقدمة من الحكومة.

المراجع

- قانون رقم (7) لسنة 1998م، بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية.
- دليل شراكة الموازنات الدولية IBP، 2013، <https://internationalbudget.org>.
- مجموعة الإنفاق العام والمساءلة المالية PEFA، الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية، 2018، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- أهداف التنمية المستدامة 2030، الهدف السادس عشر <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice>
- مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021 - 2023، السياسات العامة 2021-2023.
- الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2021-2023.